الفصل الأول

الأسس التاريخية والقانونية لمشاركة الأسرة في التربية الخاصة

Historical and Legal Foundation of Family Involvement in Special Education

مخطط الفصل:

- الأهداف
- المقدمة
- المراجعة التاريخية للقوانين والتشريعات
- قانون تحسين تعليم الأشخاص المعاقين لعام ٢٠٠٤
  - الضمانات الإجرائية: مشاركة الآباء وسلامة الإجراءات القانونية
  - البحث عن الطفل/ عدم الرفض
  - التقييم الملائم
  - التعليم العام المجاني المناسب
  - البيئة الأقل تقييداً
  - الخطة التربوية الفردية
- قانون لا طفل بلا تعليم
  - الحق في التحصيل التعليمي
  - التطبيقات بالنسبة للآباء

obeikandi.com

- قانون الحقوق التعليمية للأسرة والخصوصية
  - الاطلاع على السجلات
  - تقييد الاطلاع على السجلات
  - تعديل وإتلاف السجلات
  - سن الرشد
  - قانون تعليم الأفراد المعاقين والقانون الحكومي لخصوصية المعلومات والحقوق التعليمية للأسرة
- مادة ٥٠٤ من قانون التأهيل المهني لعام ١٩٧٣
  - خطط ٥٠٤
- قانون الأمريكيين المعاقين
- الملخص
- ربط المعايير بمحتوى الفصل
- مصادر الإنترنت

الأهداف:

بعد قراءة هذا الفصل سوف تستطيع:

١- مناقشة الأسس التاريخية والقانونية لمشاركة الأسرة في التربية الخاصة.

٢- تفسير المكونات الأساسية لقانون تحسين تعليم الأشخاص المعاقين، ووصف أثر هذا القانون على مشاركة الأسرة في التربية الخاصة.

٣- وصف كيفية تأثير قانون لا طفل بلا تعليم على أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- فهم الآثار القانونية للحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية على مجال

obeikandl.com

التربية الخاصة.

٥- مناقشة آثار المادة ٥٠٤ لقانون التأهيل المهني على أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦- وصف العلاقة بين قانون الأمريكيين ذوي الإعاقات والتربية الخاصة.

المقدمة

تؤثر القوانين الحكومية في الوقت الراهن على معلمي الفصول في الولايات المتحدة بشكل أكبر من أي وقت آخر في تاريخ التعليم. ونحدد في هذا الفصل المبادئ الهامة التي يجب أن يعرفها المعلمون عن التعاون مع أسر الأطفال المعاقين وفقاً للقانون الحكومي، لا سيما قانون تحسين تعليم المعاقين لعام ٢٠٠٤ وقانون لا طفل بلا تعليم لعام ٢٠٠٢ (المركز القومي لإحصاءات التعليم). ويجب أن يعرف المعلمون مدى أهمية القوانين الأخرى للأطفال وأولياء الأمور، مثل المادة ٥٠٤ من قانون التأهيل المهني لعام ١٩٧٣، وقانون الأمريكيين المعاقين وقانون الحقوق التعليمية للأسرة والخصوصية (١٩٧٤). ويؤثر قانون الحقوق التعليمية للأسرة والخصوصية على أسلوب مشاركة المدارس للمعلومات المتعلقة بالطلاب ويعطي للآباء الحق في الحصول على المعلومات. كما نناقش كلاً من هذه القوانين فيما يتعلق بمشاركة الأسرة في العملية التعليمية. وقبل القيام بذلك، نقدم مراجعة تاريخية للقوانين والدعاوي التي أدت إلى هذه القوانين والتشريعات الهامة.

المراجعة التاريخية للقوانين والتشريعات

أحدثت حركة الحقوق المدنية الأمريكية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي الكثير من التغيرات القانونية، والاجتماعية والتعليمية التي كان هدفها القضاء على

التمييز العنصري. وكانت إحدى الحالات الأكثر تأثيرًا قرار المحكمة العليا في قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا (١٩٥٤)، الذي انتقد أسلوب عمل المدارس المنفصلة وتمييزها تبعاً لعرق وأصل الأطفال. وأعلنت المحكمة العليا الأمريكية ضرورة توفير التعليم لكل الأطفال. وجاء في رأي المحكمة العليا:

يعتبر التعليم اليوم أهم وظيفة للدولة والحكومات المحلية. وأظهر قانون إلزامية التعليم والإنفاق الكبير على التعليم مدى إدراكنا لأهمية التعليم في مجتمعنا الديمقراطي، وهو المطلوب في أداء أهم مسئولياتنا..... وفي هذه الأيام، لن يصل أي طفل إلى النجاح في الحياة، إذا لم يحصل على حقه في التعليم.

بدأ قرار براون، الذي ساهم في زيادة جودة تعليم المدارس العامة للأطفال مختلفي الأصول، بمرحلة من المخاوف الشديدة والتساؤلات بين آباء الأطفال المعاقين، فمن التساؤلات: لماذا لا تطبق نفس مبادئ تكافؤ فرص الحصول على التعليم على أطفالهم أيضاً؟ فهناك ما يزيد على مليون طفل من ذوي الإعاقات تم استبعادهم من الحضور إلى مدارس التعليم العام، بحجة عدم ملاءمتهم لمثل هذا النوع من التعليم، أو بحجة عدم توافر المعلمين المدربين لتعليم هذه الفئة، أو بحجة الخوف من تأثر الطلاب الآخرين عكسيًّا نتيجة للاحتكاك بالأطفال المعاقين (Gibb & Dyches, 2007)، وقد أثار ذلك الأمر كثيراً من مخاوف الآباء. وخلال عام ١٩٧٠، قامت مدارس الولايات المتحدة بتعليم طفل واحد فقط من بين كل خمسة أطفال معاقين، وكان لدى العديد من الولايات قوانين تكفل عملية الدمج لطلاب محددين، من بينهم الأطفال الصم، والمكفوفين، والمضطربين انفعاليًّا، والمتخلفين عقليًّا (وزارة التربية والتعليم الأمريكية).

كان من بين المنازعات القانونية الفارقة ذلك النزاع القانوني بين جمعية بنسلفانيا للأطفال المعاقين وكومنولث ولاية بنسلفانيا (١٩٧٢)، فقد اعترضت الجمعية على

قانون الولاية الذي حرم الأطفال من التعليم في المدارس العامة، والذين كانوا في ذلك الوقت غير قادرين على الاستفادة من الذهاب لمدارس التعليم العام. قام الآباء ببناء دفاعهم على التعديل الرابع عشر في الدستور، الذي ينص على أنه "لا يحق لأي ولاية حرمان أي شخص داخل حدودها من الحقوق التي يكفلها له القانون" ويؤكد على أنه لا يحق لأي ولاية أن تمنع أي شخص من الحياة أو الحرية أو الملكية دون نص قانوني.

ومن حسن الحظ، أصر الآباء والمدافعون عن حقوق الأطفال المعاقين على الحصول على فرص متكافئة في التعليم العام. وأدت جهودهم إلى ظهور قانون حق التعليم لجميع الأطفال المعاقين عام ١٩٧٥، القانون العام ٩٤ ـ ١٤٢، الذي ينص على أن جميع الأطفال لديهم الحق في التعليم المجاني والملائم على نفقة الدولة. وعلى الرغم من صعوبة تخيل حدوث ذلك اليوم، إلا أن ظهور هذا القانون أثار الكثير من الجدل داخل وخارج ساحات القضاء.

أصبحت مفاهيم الحماية المتساوية وسلامة الإجراءات القضائية أساسية في التربية الخاصة اليوم. وقد تضمن القانون العام ٩٤ ـ ١٤٢ المبادئ الأساسية التي ظهرت في حالات مثل جمعية بنسلفانيا للأطفال المعاقين، وهي حق الآباء في الحصول على معلومات حول التعليم ـ وقدم الضمانات الإجرائية في كل خطوة من عملية التربية الخاصة بدءاً من البحث عن الطفل إلى التقييم وإلحاق الطفل ببيئة مناسبة أقل تقييداً. ويلخص جدول ١ الدعاوي الرئيسية والأحكام التي تؤثر على التربية الخاصة.

قانون تحسين تعليم الأطفال المعاقين لعام ٢٠٠٤

تم تعديل قانون تعليم الأطفال المعاقين الصادر عام ١٩٧٥ في عام ١٩٨٦ (القانون العام ٩٩ ـ ٤٥٧) ليتضمن خدمات المعاقين في مرحلة ما قبل المدرسة. وتم تعديله مرة أخرى

عام ١٩٩٠ (القانون العام ١٠١ـ ٤٧٦) وسُمي قانون تعليم الأطفال المعاقين. وقد حافظ هذا التعديل على الشروط الأساسية للقانون الأصلي، ولكنه زاد الخدمات الموجهة للأطفال الرضع والأطفال الصغار المعاقين أو المتأخرين نمائيًّا وأضاف فئات جديدة لتصنيف الأطفال المعاقين، مثل التوحد وإصابات الدماغ. كما تم تعديل القانون في عامي ١٩٩٧ (القانون العام ١٠٥ ـ ١٧) وفي عام ٢٠٠٤ (القانون العام ١٠٨ ـ ٤٤٦). وحاول التعديل الأخير دمج القانون مع قانون لا طفل بلا تعليم، ويحتوي هذا التعديل على تغيرات مثل المقاييس التنظيمية والأعمال الورقية والاجتماعات وإجراء تقييم للطلاب ذوي صعوبات التعلم، وتعريف معلمي التربية الخاصة المؤهلين بمستوى عال، وخدمات التدخل المبكر، مثل استخدام البحث القائم على الدليل والاستجابة للإجراءات العلاجية.

الجدول رقم (١,١). التشريعات والأحكام التي أثرت على التربية الخاصة.

العام	التشريع أو الحالة القضائية	القوانين والأحكام
١٩٥٤	قضية براون ضد مجلس التعليم توبيكا	نهاية التمييز التعليمي القائم على العرق أو الأصل.
١٩٧٢	جمعية بنسلفانيا للأطفال المعاقين ضد وزارة التعليم في بنسلفانيا	الطلب من المدارس توفير التعليم العام المجاني المناسب للطلاب المتخلفين عقلياً.
١٩٧٣	مادة ٥٠٤ من قانون التأهيل المهني لعام ١٩٧٣	حماية الأفراد المؤهلين، بما فيهم الطلاب المعاقين، من التمييز القائم على إعاقاتهم.
١٩٧٥	قانون تعليم جميع الأطفال المعاقين لعام ١٩٧٥ (القانون العام ٩٤ -١٤٢)	ضمان تعليم مجاني ملائم لجميع الطلاب المعاقين من عمر ٥ إلى ٢١ عاماً.
١٩٨٦	تعديلات عام ١٩٨٦ على قانون تعليم جميع الأطفال	توسيع نطاق القانون العام ٩٤ —

obeikandi.com

تابع الجدول رقم (١,١).

العام	التشريع أو الحالة القضائية	القوانين والأحكام
	المعاقين لعام ١٩٧٥ (القانون العام ٩٩ - ٤٥٧)	١٤٢ ليشمل الخدمات للأطفال من ٣ - ٥ أعوام؛ النص على توفير المنح التقديرية لزيادة الخدمات لتشمل الأطفال الرضع والأطفال الصغار في عمر ٣ سنوات.
١٩٩٠	قانون الأمريكيين المعاقين (القانون العام ١٠١ - ٣٣٦)	قانون الحقوق المدنية الشاملة للمعاقين، منع التمييز ضد المعاقين في التوظيف، الخدمات العامة، السكن العام، والاتصالات السلكية واللاسلكية.
١٩٩٠	قانون تعليم المعاقين (القانون العام ١٠١ - ٤٧٦)	توجيه الخدمات للأشخاص المعاقين في عمر ٢١ عام، التركيز على اللغة الأولى لديهم.
١٩٩٧	تعديلات عام ١٩٩٧ على قانون تعليم الأشخاص المعاقين (١٩٩٧، القانون العام ١٠٥ - ١٧)	زيادة ودعم التوقعات الأكاديمية وتحمل المسئولية للطلاب المعاقين، وسد الفجوة بين ما يتعلمه الأطفال المعاقين وبين منهج التعليم العام.
٢٠٠٢	قانون لا طفل بلا تعليم (القانون العام ١٠٧ — ١١٠)	تحديد التقدم الأكاديمي وتقييم جميع الطلاب، بما فيهم الطلاب المعاقون؛ والدعوة الى تعيين معلمين على درجة عالية من التأهيل.

obeikandl.com

تابع الجدول رقم (١,١).

العام	التشريع أو الحالة القضائية	القوانين والأحكام
٢٠٠٤	قانون تحسين تعليم المعاقين (٢٠٠٤ القانون العام ١٠٨ – ٤٤٦)	توافق قانون تحسين تعليم المعاقين مع قانون لا طفل بلا تعليم، مما يتطلب توظيف معلمين مؤهلين للعمل مع الطلاب المعاقين.

ويضمن قانون تعليم الأشخاص المعاقين لعام ٢٠٠٤ لجميع الأطفال المعاقين تعليماً عاماً مجانياً، وملائماً، وتربية خاصة، وخدمات مساندة لتلبية احتياجاتهم الفريدة وإعدادهم للمزيد من التعليم والعمل والاعتماد على النفس في الحياة..... لضمان حقوق الأطفال المعاقين وآبائهم. (المادة ٦٠١).

ويوفر تعديل عام ٢٠٠٤ لقانون تعليم الأفراد المعاقين الأساس لاكتشاف الأطفال المعاقين، والذين يحتاجون بسبب إعاقاتهم لخدمات التربية الخاصة.

وتعرف التربية الخاصة أنها:

تعليمٌ مصمَّمٌ خصيصاً، لا يكلف الآباء شيئاً، ويهدف إلى تلبية الاحتياجات

obeikandi.com

الخاصة للطالب المعاق، بما في ذلك التعليم داخل الفصل الدراسي، في المنزل، في المستشفى والمؤسسات والأماكن الأخرى، والتدريس في البيئة الطبيعية.

ولتحديد الخدمات التعليمية التي تدعمها وتحددها الولاية والتي تندرج تحت قانون تعليم الأشخاص المعاقين، ينبغي أن يتحقق لدى الطالب ثلاثة شروط قانونية، فيجب أن يكون الطالب (١) في المرحلة العمرية ما بين ٣ إلى ٢١، (٢) لديه إعاقة محددة، (٣) يحتاج للتربية الخاصة والخدمات المساندة.

ويجب أن تضمن كل ولاية بأن الطلاب المعاقين يحصلون على الامتيازات الستة التالية:

١- ضمانات إجرائية لمشاركة الآباء وسلامة الإجراءات القانونية.
٢- البحث عن الطفل/ عدم الرفض.
٣- التقييم المناسب.
٤- التعليم المناسب والمجاني.
٥- البيئة الأقل تقييداً.
٦- الخطة التربوية الفردية.

وكانت هذه المبادئ الستة عناصر أساسية في التربية الخاصة منذ ظهور القانون الأصلي عام ١٩٧٥. وقد تم مراعاة بعض هذه المتطلبات في التعديلات المتتالية لقانون تعليم الأشخاص المعاقين، ولكن لم يتغير إطار العمل الأساسي لتوفير خدمات التربية الخاصة في الولايات المتحدة. وسوف تتم مناقشة كل من هذه المبادئ من حيث ارتباطها بتعاون الآباء والمعلمين لمصلحة الطلاب المعاقين. (راجع الفصل ١١ الذي ناقش الخدمات المتوفرة للأطفال من عمر ٣ سنوات).

ذات صباح بارد، تعرضت ابنتنا ريتشل لحادث مروري مريع، غيَّر حياتنا بعدها تماماً، فبعد أن كانت من قبل ابنة العامين اللبقة المرحة، أصبحت تعاني من صدمة دماغية شديدة تركتها في غيبوبة لا تستجيب. وبالتدريج بدأت الطفلة في الاستجابة للمثيرات، ففتحت عينيها وبدأت في إعادة تعلم واكتساب كل القدرات والمهارات التي كانت قد فقدتها. وتعلمت في البداية البلع والتحكم في رأسها. ثم تعلمت الجلوس، إطعام نفسها، التحدث والوقوف. والقدرات الأخيرة التي استعادت اكتسابها وكانت الأكثر صعوبة هي المهارات الحركية، والمهارات البصرية والمهارات المعرفية.

الضمانات الإجرائية: مشاركة الآباء وسلامة الإجراءات القانونية

ينص البند الأول لقانون تعليم الأشخاص المعاقين (٢٠٠٤) على أن الآباء مساهمون أساسيون في تعليم أطفالهم. وعلى هذا النحو، يمنح القانون الآباء حقوقاً قانونية للمشاركة في جميع مراحل دخول طفلهم في عملية التربية الخاصة. وحيثما كان مناسباً، فإن الطلاب المعاقين مدعوون أيضاً للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات.

ولا يكفل القانون للآباء حقوق المشاركة في اتخاذ القرارات فقط، ولكنه يكفل أيضاً حمايتهم من خلال سلامة الإجراءات القانونية. وتخضع كل من المدارس والآباء للمسئولية، فالمدارس مسئولة عن توفير التعليم العام المجاني الملائم للطلاب المعاقين، والآباء مسئولون عن أطفالهم (Turnbull & Turnbull, 1999). وأثناء وضع قانون تعليم الأطفال المعاقين، توقع الكونجرس الأمريكي بأن الآباء والمهنيين في المدارس قد يرفضون التقييم، والمكان التعليمي، وتقديم خدمات التربية الخاصة والخدمات المساندة للطلاب المعاقين. لذلك أضيف عنصر الحق في تقديم الشكاوى كجزء من القانون.

تتمثل الخطوة الأولى من عملية الشكوى في الوساطة، التي تعتبر عملية تطوعية

تتوافر عندما يطلب الآباء أو المدرسة رفع دعوى قضائية. ويتاح للطرفين (المدرسة أو الآباء) فرصة إرسال شكوى للاحتجاج على أي انتهاكات للقانون. ويجب أن تؤكد الشكوى المكتوبة مبادئ محددة ويجب إرسالها إلى المسئول عن التربية الخاصة في الولاية. ويجب أن تمد كل ولاية الآباء والمدارس بنماذج للمساعدة في هذه العملية. وبعد إرسال الشكوى، يقوم وسيط مؤهل وموضوعي بإجراء جلسة استماع، حيث يتقابل كلا الطرفين في مكان وزمان ملائمين. وعندما تُحل النزاعات من خلال الوسيط، يوقع كلا الطرفين على اتفاق قانوني يفيد بأن حوارهم سيبقى سريًّا ولن يستخدم كدليل في أي جلسات لإجراءات قضائية أخرى أو دعاوى مدنية فيما بعد.

ومن المفضل أن تُحَل النزاعات من خلال عملية الوساطة، أما إذا كان الطرفان غير قادرين على التوصل لاتفاق، فحينئذ توفر المدارس لكل منهما تفسيرًا للإجراءات القانونية. ويقوم موظف مؤهل ومحايد بعقد هذه الجلسة. وتعتبر هذه الجلسة اجتماعًا رسميًّا لتقديم الاستشارة القانونية والمواجهات واستجوابات الشهود. ويكفل القانون للآباء حق حضور أطفالهم، وعلانية جلسة الاستماع، والحصول على تسجيل للجلسة دون مقابل. ويعتبر الغرض الأساسي من الاستئناف تحديد ما إذا كان الطفل المعاق قد حصل على التعليم العام المجاني الملائم، وما إذا كان الآباء لديهم فرصة كافية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار المتعلق بتعليم طفلهم أم لا. وقد يطعن الطرفان في الحكم النهائي. وفي حالة الطعن أو الاستئناف، تقوم وزارة التعليم بإجراء مقابلة محايدة. وإذا استمر النزاع، تكون المرحلة التالية من الشكوى هي الإجراء المدني، حيث يقوم أي طرف تضرر من جلسات الاستماع أو المقابلات السابقة برفع دعوى مدنية.

ويجب توافر إخطار كتابي لإجراءات العملية القانونية وسلامة الإجراءات للآباء بلغتهم الأصلية، إذا لم يكن استخدام اللغة المكتوب بها الإخطار واضحة. كما يجب

كتابة هذه الوثائق أيضاً بأسلوب يسهل فهمه. وتساعد سلامة الإجراءات على الحماية من الممارسات القديمة في إلحاق الطلاب بأحد البرامج – أو حرمانهم منه – دون معرفة أو مشاركة آبائهم. وعندما تعمل المدارس والآباء بشكل تعاوني، يمكن حل النزاعات دون الحاجة للنظام القضائي. وينبغي أن يفهم العاملون بالمدرسة حقوقهم ومسئولياتهم بالإضافة إلى حقوق ومسئوليات أولياء أمور الأطفال الذين يقومون بخدمتهم.

كما قالت والدة رايتشل: المعلمون يمدونني بدليل لسلامة الإجراءات كل عام في اجتماعات الخطة التربوية الفردية لرايتشل، ولكنني لا أعتقد أن السياسات كانت واضحة بالنسبة لي. وهذا يجعلني عاجزة عن فهم المصادر التي يجب أن أحصل عليها للمزيد من العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي.

البحث عن الطفل / عدم الرفض

يتضمن البند الثاني لقانون تعليم الأشخاص المعاقين البحث عن الطفل وعدم الرفض. ويعني البحث عن الطفل أن يجد موظفو المدرسة، ويتعرفوا ويُقيِّموا الأطفال الذين يشتبه بأن لديهم إعاقة، بما فيهم الأطفال الذين يذهبون للمدارس العامة والمدارس الخاصة. وبصفة عامة، يدير موظفو إدارة المدرسة أنشطة البحث عن الطفل المعاق، والتي تشمل توزيع كتيبات المعلومات، الإعلان عن الخدمات العامة من خلال الراديو أو التلفاز وتنظيم العروض في معارض الصحة وقضايا المجتمع.

ويعني عدم الرفض أنه لا يوجد أطفال يصنفون كمعاقين وبالتالي يحتاجون خدمات تربية خاصة (بغض النظر عن شدة الإعاقة) سوف يحرمون من التعليم المجاني المناسب. وفي الماضي، كان الطلاب المعاقون يحصلون على فرص تعليمية ضعيفة مقارنة بأقرانهم غير المعاقين. وغالبًا ما كان يتم استبعادهم من الحصول على منهج عام

ومن التعلم في بيئات أقل تقييداً من أجل تقدمهم التعليمي. وقبل الوصول لقانون تعليم الأفراد المعاقين، كان بعض المعلمين الذين يشعرون بأن الطالب لا ينجح في المنهج الصفي يطردون الطفل ويطلبون من والديه عدم إحضاره للمدرسة. ومن خلال تطوير سياسات المدارس التي حرمت كثيراً من الطلاب المعاقين من المشاركة في فصول التعليم العام، أصبح الطفل الذي لم يتدرب على الدخول لدورة المياه أو الذي أظهر سلوكاً سيئاً، على سبيل المثال، قد يُستبعد من الذهاب للمدرسة.

وقد حدث تقدم كبير منذ ظهور القانون ٩٤ ـ ١٤٢ عام ١٩٧٥، ولكن المعلمين ما زالوا في صراع لتوفير التعليم الملائم لكل الطلاب. ويجب على كل ولاية تتلقى تمويلا فيدراليًّا للتربية الخاصة ابتكار وتنفيذ سياسات وإجراءات تضمن اكتشاف، وتحديد المكان التعليمي، والتقييم، والحصول على التربية الخاصة أو الخدمات المساندة إذا كان مؤهلا لتلك الخدمات. وتشمل بنود اكتشاف الطفل كل الأطفال، منذ الولادة وحتى عمر ٢١ عام، الذين يشتبه في إعاقتهم.

وعلى الرغم من أن متطلبات قانون البحث عن الطفل تسمح للمحالين من أي مصدر باعتقاد أن الطفل قد يكون مؤهلا لخدمات التربية الخاصة، فإن المسئولية الأولى لبدء إجراءات التقييم تقع على عاتق الآباء والمدرسة (انظر الفصل ١١ للمزيد من المناقشة حول بنود البحث عن الطفل للرضع والأطفال الصغار منذ الولادة وحتى ٣ سنوات). ومن جانب آخر، فإن الآباء الذين يسجلون أطفالهم في المدارس الخاصة أو المدارس الداخلية يكون لهم الحق في عدم المشاركة في أنشطة الولاية أو الإدارة للبحث عن الطفل. وفي هذه الحالات، ليس هناك حاجة أن تخضع الوكالة العامة الطفل للأنشطة.

ويشترك الآباء بشكل كبير في عملية البحث عن الطفل المعاق. وإذا أدركوا أن

أطفالهم لا ينمون بمعدل جيد، فلهم الحق في التواصل مع المدرسة أو مقدم الرعاية لطلب التقييم. وبصفة عامة، يتضمن هذا النشاط المبدئي للبحث عن الطفل المعاق عملية فحص لتحديد ما إذا كان ينبغي إحالة الطفل إلى تقييم كامل أم لا.

ومن جانب آخر، يتم التعرف على معظم الإعاقات عندما يعجز الأطفال عن الأداء المتوقع منهم في المدرسة. وفي هذه الحالة، يدرك معلم الفصل أن الطالب لا يتقدم كما يجب. وقبل طلب التقييم، يجب أن يقدم المعلم الدليل بأن الطالب يتلقى التعليم المناسب لتلبية احتياجاته الفردية. كما يجب أن يوفر المعلم أيضاً البيانات المتعلقة بأثر التدخلات العلاجية على تحصيل الطالب. وبمجرد أن يتم التأكد أن هذه التدخلات الصفية لا تلبي احتياجات الطالب، يحال الطفل إلى تقييم الأهلية لتلقي خدمات التربية الخاصة.

ويتمثل التغيير الكبير في المادة الأحدث لقانون تعليم الأفراد المعاقين في تضمين الاستجابة للعلاج كأساس لإيجاد الطلاب ذوي صعوبات التعلم، والتي تقوم على استجابة الطالب للبرامج العلاجية القائمة على البحث، وهذا ما يطلق عليه الاستجابة للعلاج. وتعتبر الاستجابة للعلاج مسئولية التعليم العام مع دعم التربية الخاصة.

ولا يمكن لعملية الاستجابة للعلاج أن تحل محل أهمية التقييم الشامل. وما زالت هناك مجموعة كبيرة من أدوات وإستراتيجيات تجميع البيانات يتم استخدامها. وتشكل نتائج عملية الاستجابة للعلاج عنصراً واحدً من المعلومات التي تمت مراجعتها كجزء من إجراء التقييم الشامل. ويجب أن يتضمن التقييم مجموعة متنوعة من أدوات وإستراتيجيات التقييم، ولا يعتمد على أي إجراء كمعيار وحيد لتحديد الحاجة للتربية الخاصة والخدمات المساندة.

ومن خلال استخدام إجراءات الاستجابة للعلاج، يوفر المعلمون تعليماً وبرامج

مكثفة للطلاب ذوي صعوبات التعلم. ومن خلال متابعة تقدم الطالب في كل مستوى للبرنامج، تستخدم البيانات لتحديد ما إذا كان الطالب يحتاج إلى تعليم إضافي، أو العلاج من خلال برنامج في التعليم العام، أو يجب إحالته لخدمات التربية الخاصة.

وإذا لم تكن التدخلات العلاجية ناجحة في تلبية احتياجات الطالب، يمكن للمعلم البدء بالإحالة لتحديد ما إذا كان الطالب معاقاً. وتتطور الإحالة لتشمل الفريق المدرسي (أحياناً يسمى فريق مساعدة المعلم أو فريق الإحالة للتربية الخاصة)، وعينات العمل، وبيانات التقييم، وتقارير السلوك والمؤشرات الأخرى على تقدم الطالب في المنهج العام. وإذا تطورت الإحالة للتقييم الفردي، فيجب أن يحصل العاملون على تصريح من الآباء لإجراء التقييم. وتتطلب الإحالة بشكل عام تعاونًا بين كل الأفراد المشتركين في تربية الطفل (مثل موظفي المدرسة، والآباء أو أولياء الأمور، ومقدمي الرعاية، والطالب إذا كان مناسباً).

طبيب رايتشل أحالها إلى مدرسة للتربية الخاصة وفقاً لمبادئ إيجاد الطفل المعاق في الولاية. وقد سهّل التشخيص الطبي إصابتها بصدمة دماغية اتخاذ القرار بشأن ملاءمتها للحصول على خدمات التربية الخاصة. ولكن تقييمهم أرجأ حصولها على خدمات التربية الخاصة.

التقييم الملائم

تنص المادة الثالثة من قانون تعليم الأفراد المعاقين على التقييم الملائم. ويعني التقييم الملائم أن المدارس يجب أن تجري تقييماً صحيحاً لتحديد ثلاثة أشياء: (١) ما إذا كان الطالب معاقاً أم لا، (٢) ما إذا كانت الإعاقة تمنع التقدم في المنهج العام، و (٣) ما إذا كان هناك حاجة للتربية الخاصة لتلبية الاحتياجات الفردية للطالب (Gibb & Dyches, 2007). وينبغي أن يستخدم هذا التقييم مجموعة متنوعة من إستراتيجيات

وأدوات التقييم لجمع المعلومات الوظيفية، النمائية والأكاديمية المناسبة. ويجب أن لا يستخدم مقياس أو أداة تقييم واحدة لتحديد ما إذا كان الطفل لديه إعاقة. ويجب أن يستخدم التقييم أدوات سليمة تقنيًّا لتقييم العوامل المعرفية، السلوكية، الجسمية و/أو النمائية. بالإضافة إلى أنه يجب على المهنيين اختيار وتطبيق هذه الأدوات مع الاهتمام بتجنب التمييز العنصري والثقافي (Gibb & Dyches, 2007).

ينبغي الحذر لضمان أن هؤلاء الأطفال المعاقين هم فقط الذين يتم اكتشافهم وخدمتهم، حتى لا يحدث خطأ في تعريف الأطفال العاديين كمعاقين. تاريخيًّا، توجد مشكلتان في عملية الاكتشاف والتقييم: (١) الإفراط في تحديد هوية الطلاب من حيث خلفياتهم الثقافية والعرقية المتنوعة و (٢) خطأ اكتشاف نفس أولئك الطلاب. وتحدث المشكلة الأخيرة لعدة أسباب. أولا، لم تكن أدوات التقييم المستخدمة لتحديد الإعاقات صالحة بشكل كاف للتمييز بين مشكلات اللغة أو الثقافة ومشكلات الإعاقة. ثانياً، يجب القيام بالتقييم باللغة الأصلية للطالب، وأن كثيراً من أدوات التقييم المستخدمة في التعرف على الأطفال المعاقين لم يتم ترجمتها وتقنينها للغات كثيرة لتلائم العديد من المجموعات (انظر الفصلين ٥ و ٦ للمناقشة الشاملة حول التنوع والإعاقة).

ويجري تقييم من أجل التحقق من الأهلية بعد موافقة الوالدين. وينبغي أن تقدم المدارس إخطاراً كتابيًّا للآباء فيما يتعلق بالتقييم المقترح، وتفسيراً لسبب إجراء التقييم، ووصفاً لكل إجراء تقييمي، وبيانًا بالحماية التي يكفلها القانون للوالدين، والمصادر التي يمكن للآباء التواصل معها للحصول على المساعدة، ووصفاً للخيارات الأخرى التي يقدمها فريق الخطة التربوية الفردية وسبب رفض هذه الخيارات. وينبغي توافر هذا الإخطار باللغة الأصلية أو بنمط تواصل مناسب مع الآباء إذا لم يكن من

المناسب القيام بذلك.

وعلى الرغم من استخدام المعلمين للتقييم لتحديد الإستراتيجيات التعليمية لتنفيذ المنهج، فإن هذا التقييم لا يعتبر ملائماً لتحديد أهلية الحصول على خدمات التربية الخاصة. وفي الواقع، يجب إكمال التقييم الشامل من خلال فريق من المهنيين المؤهلين، بما فيها التقييم في كل المجالات المرتبطة بالإعاقة مثل الصحة، التخيل، الاستماع، الحالة الاجتماعية والثقافية، الذكاء، الأداء الأكاديمي، مهارات التواصل، والقدرات الحركية. كما يجب إجراء التقييم باللغة الأصلية للطالب أو نمط التواصل المناسب (مثل لغة الإشارة)، كما ينبغي أن تكون الاختبارات ملائمة للهدف الذي استخدمت من أجله. ويلعب معلم الفصل دوراً هامًّا في التعرف على الأطفال المعاقين وتقييمهم بدقة؛ لأن المعلم يحتك بالطالب في العديد من المواقف مثل الفصول، وحجرة الغداء والملعب وباص - أتوبيس - المدرسة. وتعتبر مساهمة الآباء هامة وضرورية للعملية التعليمية. ويتابع الآباء أداء طفلهم في الأنشطة اللامنهجية، ويعرفون كيف يحل الطفل مشاكله ويتكيف مع الآخرين. وربما يُطلب من الآباء إكمال الاستبيانات وفقاً لسلوك طفلهم، ومهاراتهم الانفعالية الاجتماعية، ومهاراتهم الوظيفية أو مهارات أخرى. ويمكن مقابلة الآباء أيضاً من خلال أخصائيي المدرسة ويمكنهم أيضاً إحضار بيانات التقييم لفريق العمل المدرسي للاطلاع عليها.

ويمكن إجراء التقييم من أجل الأهلية لتلقي خدمات التربية الخاصة خلال ستين يوماً من الحصول على موافقة الوالدين. وعند إكمال هذا الاستبيان، يحدد فريق العمل ما إذا كان الطالب مؤهلا للتربية الخاصة والخدمات المساندة، أو غير مؤهل لأي منها. ويعاني الطلاب المؤهلون من تأخر في النمو (خلال ٣ - ٩ من العمر) أو الذين تم تصنيفهم بإحدى الإعاقات التالية (التوحد، الصم المكفوفون، الإعاقة السمعية،

التخلف العقلي، الإعاقات المتعددة، الإعاقة الجسمية، الإعاقات الصحية الأخرى، الاضطراب الانفعالي الشديد، صعوبات التعلم المحددة، اضطرابات اللغة والكلام، إصابة الدماغ، الإعاقة البصرية/ كف البصر) والذين يحتاجون للتربية الخاصة نتيجة لإعاقتهم.

وبمجرد أن يصنف الطالب أنه معاق وفي حاجة لخدمات التربية الخاصة، يعيد فريق التربية والتقييم تقييم أهلية الطفل لهذه الخدمات كل ثلاثة أعوام، وفي حالات اتفاق الوالدين والمدرسة على أهمية إعادة التقييم. ومن حق الآباء والمعلمين طلب إعادة تقييم سنوي إذا كان لديهم مبرر لذلك. ويجب الحصول على موافقة الآباء قبل أي تغيير في برنامج تعليم الطالب، كما يجب أن توفر المدرسة بياناً سنويًّا بالضمانات الإجرائية للآباء.

ومن حق الآباء الحصول على تقييم تعليمي مستقل لطفلهم إذا لم يوافقوا على التقييم الذي تقدمه المدرسة. وتتكبد المدرسة أو وكالة التعليم المحلي تكلفة هذا التقييم. ومن جانب آخر، تهتم المدرسة بتقديم شكوى قضائية إذا كان لديها دليل بأن التقييم الأصلي ملائم. وإذا أقر الموظف المسئول عن التقييم بملاءمة تقييم المدرسة، سيظل الوالدان يحصلون على تقييم مستقل، ولكنه لا يقدم على نفقة القطاع العام.

عندما خرجت رايتشل من المستشفى، تابعها اثنان من أطباء الأعصاب، العديد من أطباء العيون ومعالج الأسرة. وقدم أطباء الأطفال الوثائق للمدرسة التي تفيد بحق الطفلة في الحصول على خدمات التربية الخاصة. وذكر الأطباء في تقريرهم أن نمو الطفلة رايتشل كان طبيعيًّا في وقت سابق، ولكن لديها الآن احتياجات خاصة بسبب الإصابة الشديدة للدماغ.

التعليم العام المجاني الملائم

لتحقيق المادة الرابعة من قانون تعليم الأفراد المعاقين، فُرض على كل ولاية ضمان حصول الطلاب المعاقين ما بين ٣ ـ ٢١ عاماً على تعليم عام ومجاني ملائم. " وعُرف هذا باسم التربية الخاصة والخدمات المساندة التي:

- يتم تقديمها على نفقة الدولة، وتحت الإشراف العام.
- تتوافق مع معايير إدارات التعليم في كل ولاية.
- تشمل تعليم الروضة والتعليم الأساسي والثانوي.
- تقدم بشكل متسق وثابت مع الخطة التربوية الفردية لكل طالب" (Gibb & Dyches, 2007, p. 1).

ويعني التعليم العام المجاني أن الطلاب المعاقين لديهم الحق في التعلم دون أعباء مالية إضافية على الآباء، على الرغم أن الطلاب قد يحتاجون إلى منهج تدريسي إضافي، وتعديلات أو تكييفات صفية، ووسيلة نقل خاصة و/أو أجهزة مساعدة.

ويعني التعليم الملائم أن الطلاب المؤهلين يتلقون خدمات التربية الخاصة المعروفة في القانون باسم التعليم المصمَّم خصيصًا لتلبية الاحتياجات الخاصة للطالب المعاق. وتشمل التربية الخاصة التعليم الذي يتم في بيئات عديدة وتشمل أيضاً التربية البدنية، خدمات علاج اللغة والكلام، خدمات مساندة أخرى، التدريب على التنقل والسفر، والتعليم المهني. وتتوافر هذه الخدمات الخاصة لتلبية الحاجات الخاصة بالطفل، كما ينبغي ضمان الحصول على المنهج التعليمي العام.

يؤكد جزء من التعليم المجاني الملائم على ضمان إطلاع الآباء على السجلات التعليمية للطالب. ويجب توافر كل وثائق الطالب التي تحتفظ بها المدرسة، في حالة طلبها، لوالدي الطالب. وبموجب القانون، يتم السماح للآباء بالاطلاع على

السجلات التعليمية لطفلهم. كما يجب الحصول على إذن كتابي من ولي الأمر أو الطالب قبل السماح بخروج أي معلومات من سجل الطالب التعليمي للآخرين.

يزور ابنتي رايتشل كل أسبوع معلم من البرنامج البصري لرعاية الطفل وولي الأمر، الذي قامت به مدارس الصم والمكفوفين. وقمت أنا ومعلمتها سيندي بوضع أهداف لرايتشل تعتمد على معلومات من المعالج والمدرسة. وأتذكر القيام بالأنشطة لزيادة مهاراتها البصرية وحركة عضلة العين وتقليل ضغط العين وإرهاقها. ولقد أخذتها للمعالج الطبيعي والوظيفي مرتين أو ثلاث مرات يوميًا. وعمل المعالجون مع رايتشل لزيادة قوة توازن عضلة العين لديها. وكنا نناقش شهريًا تقدُّم الطفلة ومخاوفها ونحدد لها الأهداف. وعلى الرغم من تقدمها المستمر والملحوظ، ما زالت مهاراتها متأخرة وفقاً لعمرها.

وعندما تركت روضة التربية الخاصة، ذهبت رايتشل إلى حضانة مدرسة الحي. وكان هذا ما نأمل به وكان هو المناسب لها لأنها حصلت في التعليم العام الصفي على كل المواد عدا الرياضيات. وبدأ مستواها المهاري في الظهور بالفصل. وتضمنت خطتها التربوية الفردية على أهداف لمساعدتها في بعض المهارات الأكاديمية، البصرية، والجسمية مثل التوازن والكتابة.

ومع مرور الوقت، التحقت الطفلة بفصول ذات معلمين جيدين في التربية العامة. وتعلمت رايتشل المنهج الصفي مع أقرانها عدا الرياضيات، والذي تعلمته في جلسات خاصة. وبدا أداؤها أفضل مع تعليم مجموعة صغيرة وتدريس أكثر تخصصًا. وكانت رايتشل طالبة جيدة تغني في البرنامج وتشارك في معارض العلوم وتحب القراءة، ولكن ليس لديها الكثير من الأصدقاء، فهي بحاجة إلى التدريب على المهارات الاجتماعية ولكن لم يتوافر أي منها. وتعاون أخصائي العيون مع المعلمين لمساعدة رايتشل في المهمات الصعبة مثل قراءة الخرائط ونقلها من السبورة. وفي العام التالي، أخطرتنا إدارة المدرسة أنها غير مؤهلة للعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي، ولكنني أعرف أن لديها المهارات الملائمة لعمرها. وعندما ضغطت من أجل الحصول

على هذه الخدمات، قالوا لي إن جداول المعالجين كانت ممتلئة بالطلاب الآخرين ذوي الاحتياجات الأصعب من حالة رايتشل. وكنت أتمنى وقتها أن أتمكن من الدفاع عن حقوق رايتشل القانونية.

البيئة الأقل تقييداً

تختص المادة الخامسة من قانون تعليم الأفراد المعاقين بالبيئة الأقل تقييداً. ومن بين الأغراض الأساسية لقانون تعليم الأفراد المعاقين ضمان تعلم الطلاب المعاقين في نفس المدارس مثل الطلاب الآخرين. وينص قانون تعليم الأفراد المعاقين على ضرورة تعليم الطلاب المعاقين مع أقرانهم من غير المعاقين في بيئات أقل تقييداً إلى أقصى درجة ممكنة. وتغطي هذه المادة المدارس العامة وتمتد إلى المؤسسات الخاصة ومرافق الرعاية الأخرى. ويجب أن لا يتم اللجوء إلى الفصول الخاصة، أو المدارس المنفصلة أو ينقل الطلاب المعاقين من بيئات التعليم العامة إلا عندما لا يتحقق التعليم المرضي والمناسب في الفصل العادي، حتى مع تقديم المساعدات والخدمات المناسبة، بغض النظر عن طبيعة وشدة إعاقة الطالب.

ولا يحدد قانون تعليم الأطفال المعاقين البيئة الأقل تقييداً لكل طفل، بل هي مسئولية فريق الخطة التربوية الفردية. ومن جانب آخر، يفترض القانون أن الفصل الدراسي هو المكان المناسب لمعظم الطلاب المعاقين ما لم يقرر فريق الخطة التربوية الفردية أن فصل التعليم العام ليس هو البيئة الأقل تقييداً لطالب معين. وبالنسبة لبعض الطلاب، سوف تكون البيئة الأقل تقييداً هي الفصل العام الذي تقدم فيه الخدمات والمساعدات الإضافية. وبالنسبة للطلاب الآخرين، قد يتم الانفصال عن البرنامج لمعظم اليوم الدراسي، حيث تتوافر خدمات التربية الخاصة في مكان منفصل. وما زال آخرون يستفيدون بشكل كبير من

العزل داخل المدرسة. ويحتاج بعض الطلاب أن يتعلموا في المدارس المنفصلة. ومهما كانت احتياجات الفرد، يجب أن يحدد فريق الخطة التربوية الفردية البيئة التي سوف تحدد التعليم المناسب وتسمح بدمج الطلاب المعاقين مع غير المعاقين لأقصى حدٍّ مناسب.

حصلت رايتشل على خبرة تعليمية أفضل بسبب مشاركتها في التربية الخاصة. وعمل المعلمون والمهنيون على تدعيم رايتشل بالمهارات التي تحتاج إليها للنجاح في الحياة. أقدر مساعدقم في تنمية مهاراقا ومواهبها بدلاً من مجرد التركيز على مشكلاقا. وبالإضافة إلى حصولها على الشهادة العادية، استطاعت رايتشل الغناء بشكل منفرد في الفرقة الموسيقية المدرسية وكانت عضوة في الفرقة الموسيقية الأشهر في الولاية. كما عزفت رايتشل مقطوعات هامة في الحفلات الموسيقية المدرسية. وتعلمت رايتشل السباحة، التزحلق، الرقص، وركوب الدراجة. كما تم تكريمها لتفوُّقها في دروس اللغة الإنجليزية. وكان أداؤها جيداً في تعلم اللغة الفرنسية. وسافرت إلى فرنسا واستخدمت مهاراقا في الترجمة لأسرقا. وكوفئت بمنحة دراسية جزئية في الجامعة المحلية حيث تتعلم حالياً لتصبح معلمة.

الخطة التربوية الفردية

تتمثل المادة الأخيرة من قانون تعليم الأفراد المعاقين في الخطة التربوية الفردية، إذ يجب أن يحصل كل طفل يتأهل لتلقي التربية الخاصة على خطة تربوية فردية. وتعتبر الخطة التربوية الفردية وثيقة قانونية ذات دورين أساسيين. أولا، تعتبر مكونًا فرديًّا لتخطيط التربية الخاصة، يحدد ما يعنيه التعليم الملائم للطالب. وتصف الخطة التربوية الفردية برنامج التربية الخاصة للطالب لعام واحد، وتتضمن أهدافاً من شأنها تحسين أداء الطالب، والأسلوب الذي تستخدمه المدرسة لمساعدة الطالب على تحقيق تلك الأهداف، والتركيز على التقدم الذي يحققه الطالب في المنهج العام ومشاركته في الأنشطة اللامنهجية

الملائمة. وينبغي عدم عزل الطلاب المعاقين عن أقرانهم ولكن يجب إشراكهم في المدرسة كما يفعل الطلاب الآخرون.

١- بيان بالمستويات الحالية للتحصيل العلمي والأداء الوظيفي للطالب.
٢- بيان بالأهداف السنوية القابلة للقياس، بما فيها الأهداف الوظيفية والعلمية.
٣- وصف لكيفية قياس تقدم الطالب في تحقيق الأهداف السنوية ومتى تتوافر التقارير الزمنية عن تقدم الطالب.
٤- بيان بالتربية الخاصة، الخدمات المساندة التي سيتم تقديمها، لمساعدة الطالب في تحقيق الأهداف السنوية والمشاركة والتقدم في المنهج التعليمي العام والمشاركة في الأنشطة اللامنهجية وغير الأكاديمية.
٥- تفسير مدى عدم مشاركة الطالب المعاق مع الطلاب العاديين في فصول التعليم العام وفي الأنشطة اللامنهجية وغير الأكاديمية.
٦- بيان بالتعديلات والتكييفات الفردية المناسبة واللازمة لقياس التحصيل الأكاديمي والأداء الوظيفي للطالب في تقييمات الولاية.
٧- التاريخ المتوقع لبداية الخطة التربوية الفردية، والمكان والمدة المتوقعة للتعديلات والخدمات.
٨- بالنسبة للطلاب في عمر ١٦ عامًا، هناك حاجة لخطط الانتقال الفردي، التي تتضمن الأهداف الثانوية وخدمات الانتقال لمساعدة الطالب في تحقيق هذه الأهداف.

الشكل رقم (١,١). مكونات الخطة التربوية الفردية.

ثانياً، تعمل الخطة التربوية الفردية كأداة اتصال بين الآباء والمعلمين فيما يتعلق بالنمو والتحصيل التعليمي للطالب. عندما يعرف كل من الآباء والمعلمين أهداف

تحسين الطالب، يكون لديهم نقاط مرجعية مشتركة للمناقشة واتخاذ القرارات. ويؤكد التعديل الحالي للقانون الحاجة لتعاون كل من معلمي التربية الخاصة والعامة في مجالات التربية المناسبة لكل الطلاب، بغض النظر عن قدراتهم وإعاقاتهم. ويتم توجيه المتطلبات الإضافية للخطة التربوية الفردية للطلاب الذين يحتاجون إلى التقييم البديل، بما فيه بيان سبب عدم مشاركة الطالب في التقييم المعتاد والتقييمات البديلة التي يتم اختيارها. وهناك حاجة أيضاً للأهداف قصيرة المدى لكل هدف سنوي (Gibb & Dyches, 2007) . ويوضح شكل رقم (١) المكونات الأساسية للخطة التربوية الفردية.

فريق الخطة التربوية الفردية: تتطور الخطة التربوية الفردية من خلال فريق متعاون، يشمل والدي الطفل المعاق، معلمي التعليم العام، معلمي التربية الخاصة، مقدمي الخدمات، ممثل إدارة التعليم المحلية (مثل مدير المدرسة)، الشخص الذي يمكنه تفسير نتائج التقييم، الأشخاص الآخرين ممن لديهم خبرة أو معرفة متخصصة، والطالب إن أمكن.

ويساهم كل عضو في فريق الخطة التربوية الفردية بالمعلومات الضرورية المفيدة. وقد يشعر الآباء بأنهم أقل مهارة من المهنيين في الفريق. ولكن الآباء يعرفون أطفالهم أفضل من أي شخص آخر. ويجب تقدير مساهمة الآباء في عملية التعليم الفردي.

ونظراً لمعرفة معلمي التعليم العام بالمنهج وكيفية حصول الطلاب على المنهج العام، فهم يعملون كمشاركين دائمين في تنمية الخطة التربوية الفردية. كما سيتم إخبار كل مقدمي الخدمة المسئولين عن تنفيذ الخطة التربوية الفردية عن مسئولياتهم (انظر الفصل ٧ و ٨ للمزيد من المناقشة عن مشاركة الوالدين والطالب في عملية الخطة التربوية الفردية).

ويهتم فريق الخطة التربوية الفردية بالمستويات الحالية للتحصيل التعليمي والأداء

الوظيفي للطالب، كما يضع الفريق خطة للتحسين والتطوير أثناء العام الدراسي. وتبدأ الخطة بتحديد الأهداف المصممة لمساعدة الطالب على النجاح في المدرسة. ووفقًا لذلك، يقرر الفريق التربية الخاصة والخدمات المساندة المطلوبة لمساعدة الطالب على تحقيق أهدافه. كما يجب أن يحدد الفريق كيفية قياس مدى تقدم الطالب وكيفية إخبار الوالدين بالتقدم نحو تحقيق أهداف الخطة التربوية الفردية. ويجب أن يجتمع الفريق سنويًا على الأقل لتحديث الخطة التربوية الفردية.

وبالنسبة للطلاب في عمر ١٦ أو أكثر، يجب أن تتناول الخطة التربوية الفردية تخطيط الانتقال. وهذا يعني تعاون الآباء، الطلاب، وباقي الفريق ليقرروا ما يحتاجه الطالب للاستعداد للانتقال من المدرسة لحياة البالغين. وفي عمر ١٦ عاماً، تشمل خطة الانتقال أي وكالات مجتمعية وخبرات العمل التي سوف تكون جزءاً من اليوم الدراسي للطالب.

اجتماع فريق الخطة التربوية الفردية: يعتبر حق الآباء في المشاركة في تعليم أطفالهم هو جوهر قانون تعليم الأشخاص المعاقين. ويجب على مدراء المدارس اتخاذ خطوات لضمان أن أحد الأبوين أو كليهما موجود ولديه الفرصة لحضور اجتماعات الخطة التربوية الفردية. وبذلك، يجب أن يرسل موظفو المدرسة للوالدين ملاحظات وجدولا لاجتماعات الخطة التربوية الفردية في مكان ووقت متفق عليهما. وغالبًا ما تجري الاجتماعات في المدرسة، ولكن هذا ليس ضروريًا.

وتتضمن الملاحظات التي ترسل إلى الوالدين غرض الاجتماع، وقت ومكان الاجتماع والحاضرين. وهناك أيضاً بنود في قانون تعليم الأشخاص المعاقين لمشاركة الأشخاص الآخرين ممن لديهم معرفة أو خبرة خاصة عن الطالب. مثال، من بين الأشخاص الآخرين الذين قد يحضرون الاجتماعات ممثلون من نظام التدخل المبكر أو

وكالات الخدمة الاجتماعية. وبالنسبة للأشخاص في عمر ١٦ عاماً (أو أقل، وفقاً لما يقرره فريق العمل)، يجب إخطار الوالدين بأن غرض الاجتماع هو الاهتمام بأهداف ما بعد المرحلة الثانوية وخدمات الانتقال، ودعوة الطالب لحضور الاجتماع. كما يجب أن يتضمن إخطار الآباء ملاحظة أي إدارة أخرى سوف تدعى لإرسال ممثليها إلى الاجتماع.

وإذا لم يتمكن كلا الوالدين من حضور اجتماع فريق العمل، قد يستخدم مدير المدرسة أو موظفوها أساليب أخرى لضمان مشاركة الوالدين مثل التليفون أو الحاسب الآلي أو الفيديو كونفرانس. وقد يستمر ويستكمل موظفو المدرسة الاجتماع إذا لم يحضر الآباء مع تسجيل جهود المدرسة في تنظيم الاجتماع في مكان ووقت ملائمَيْن. وتشمل هذه السجلات تسجيلات مفصلة للمكالمات التليفونية أو محاولات الاتصال ونتائجها، ونسخ من الرسائل التي أرسلت للآباء وأي ردود عليها والسجلات المفصلة للزيارات التي أجريت مع الآباء سواء في المنزل أو مكان العمل ونتائج هذه الزيارات. ويلتزم موظفو المدرسة بإمداد الآباء بالتفسيرات أو الخدمات الأخرى الضرورية لضمان فهمهم الخطة التربوية الفردية بشكل كامل، كما يجب إعطاء الوالدين نسخة مجانية من خطة طفلهم التربوية الفردية.

تطوير الخطة التربوية الفردية: عند تطوير الخطة التربوية الفردية، يهتم فريق العمل بجوانب قوة الطالب، ويهتم الآباء بتحسين تعليم أطفالهم والاحتياجات العلمية والنمائية والوظيفية للطالب. ومن الممكن الاهتمام بالعوامل الإضافية الأخرى مثل اللغة الأم، والسلوك، والحاجة للتواصل. ومثال على ذلك، إذا تمتع الطالب بكفاءة محدودة في اللغة الإنجليزية، يجب أن يهتم فريق الخطة الفردية بالاحتياجات اللغوية لدى هذا الطالب وفقاً للخطة التربوية الفردية. كما يجب الاهتمام أيضاً بالعوامل الخاصة الأخرى. أولاً، في حالة

الطفل الذي يعوقه سلوكه عن التعلم، يجب أن يهتم الفريق باستخدام المعالجة السلوكية الإيجابية والدعم والإستراتيجيات الأخرى للتعامل مع هذا السلوك غير المناسب. ثانياً، إذا كان الطفل كفيفًا أو ضعيف البصر، يجب على فريق الخطة التربوية الفردية توفير التعليمات بطريقة برايل واستخدام طريقة برايل ما لم يحدد الفريق من خلال مهارات القراءة والكتابة، والاحتياجات، ووسائل القراءة والكتابة المناسبة للطالب، أن التعليم بأسلوب برايل أو استخدام طريقة برايل غير ملائم للطفل. ثالثًا، يجب أن يهتم الفريق باللغة واحتياجات التواصل، وفرص التواصل مع الأقران والموظفين المهنيين، والنمط اللغوي ونمط التواصل، والمستوى الأكاديمي، ومجموعة كبيرة من الحاجات لدى الطفل. وهذا يتضمن الاهتمام بفرص التعليم المباشر بلغة ونمط التواصل لدى الطفل. ورابعًا، يجب أن يهتم الفريق بالخدمات والأدوات التكنولوجية المساعدة للطفل.

خدمات العام الدراسي الممتدة: يعاني بعض الطلاب المعاقين من انحدار كبير في معارفهم ومهاراتهم عندما لا يتلقون خدمات مثل الخدمات الصيفية في الإجازة المدرسية. وإذا توافرت هذه الظروف، سيتم تقديم المزيد من خدمات العام الدراسي. ويجب أن يضمن فريق الخطة التربوية الفردية أن هذه الخدمات الممتدة متوافرة للطلاب كضرورة لمساعدتهم على تلقي التعليم العام المجاني المناسب. وتعتبر هذه الخدمات مطلوبة إذا رأى فريق العمل أهمية تقديم خدمات التعليم العام المجاني المناسب لطالب معين. ويجب أن يتخذ مثل هذا القرار على أساس فردي.

خطط الخدمة الأسرية الفردية: تقدم التربية الخاصة للأطفال منذ الولادة وحتى سن ٣ سنوات، ممن تم تشخيصهم بالإعاقة أو تأخر في النمو، ولكن تعتمد هذه الخدمات على الخطة الأسرية الفردية بدلاً من الخطة التربوية الفردية. وتسهل الخطة الأسرية الفردية انتقال الطفل للروضة أو الخدمات الأخرى أو خدمات التربية الخاصة غير المستمرة التي لم يعد

هناك حاجة لها. وإذا كان انتقال الطفل للروضة في حاجة للخطة التربوية الفردية، يجب أن يهتم الفريق بالطفل وخطط الخدمة الأسرية عندما يخططون للخطة التربوية الفردية. وعلى النقيض، تسمح بعض الولايات للأطفال تحت عمر ٣ سنوات بتلقي الخدمات القائمة على الخطط الأسرية الفردية بدلاً من الخطة التربوية الفردية. وفي هذه الحالات، يجب تضمين الخدمات الخاصة، مثل الاستعداد الدراسي، واللغة، والقراءة، والكتابة، والمهارات الحسابية (وزارة التربية والتعليم الأمريكية). ويقدم الفصل ١١ المزيد من المناقشة المفصلة حول الخطط الأسرية الفردية.

خطط الانتقال الفردي: يتطلب قانون تعليم الأطفال المعاقين لعام ٢٠٠٤ وضع خطط الانتقال قبل عمر ١٦ عاماً. ويعني مصطلح خدمات الانتقال مجموعة متناسقة من الأنشطة للطلاب المعاقين التي (١) صممت خلال عملية موجهة للنتائج، (٢) واعتمدت على مناطق القوة لدى الطلاب، مع الأخذ بالاعتبار تفضيلاته واهتماماته، (٣) وتشمل التعليم، الخدمات المساندة، الخبرات المجتمعية، تنمية مهارات التوظيف وأهداف حياة البالغين بعد الدراسة، وعندما يكون مناسباً اكتساب مهارات الحياة اليومية والتقييم المهني الوظيفي. ويقدم الفصل ١١ مناقشة مفصلة لخطط الانتقال الفردي.

ويجب ملاحظة أن كلمة تنسيق كانت المؤشر الأول للأسلوب المنظم للانتقال، ويعني العلاقة بين كل من أنشطة المكون التي تشمل أنشطة الانتقال التي تكون خدمات الانتقال والعلاقة بين الوكالات المتعددة المتضمنة في بند خدمات الطالب. ونظراً لأن عملية الانتقال تعتمد على مشاركة العديد من الأفراد والعديد من مقدمي الخدمة، يعتبر التنسيق ضروريًا.

ولا يستحق البالغون المعاقون خدمات التربية الخاصة بعد عمر ٢٢ عاماً، لذلك لا

يخضع هؤلاء للخطة التربوية الفردية، وتقدم الأسر، والمجتمع أو الوكالات الحكومية الأخرى خدمات بدءًا من عمر ٢٢ عاماً. ولسوء الحظ، لا يوجد ضمان بأن هذه الخدمات سوف تكون متوافرة لجميع البالغين الذين يحتاجون إليها. ويتنوع توافر هذه الخدمات للبالغين المعاقين في الولايات المتحدة.

في اجتماعات الخطة التربوية الفردية، يخبرني المعلمون بأشياء أعرفها بالفعل عن تقدم رايتشل وفقاً لملاحظاتي. وأشعر أن معلمي رايتشل في المدرسة الابتدائية أحبوها وحاولوا أن يكونوا إيجابيين فيما يتعلق بإعاقتها ومهاراتها. ولكن من الصعب دائماً أن تسمع أن طفلك يؤدي بمستوى أقل من المستوى العادي، وأن الطفل لا ينجح في التقييم وأن المهارات الاجتماعية لطفلك ضعيفة. لقد كانت رايتشل حساسة لهذه المعلومات وكانت تتصرف بشكل انفعالي، لذلك فضلت ألا تحضر الاجتماعات في المدرسة. ولكنها شاركت في المدرسة المتوسطة (الإعدادية) والثانوية، وكان لها آراء حول معظم الأشياء حتى أنها كانت تقدم أهدافاً مقترحة.

وفي المدارس الثانوية يصبح من الصعب على المعلمين فهم احتياجات رايتشل؛ لأنهم يدرسونها لفترة واحدة لمدة فصل أو ربما فصلين دراسيين. عند هذه النقطة، كان من السهل على رايتشل الشعور بالاضطراب. ولكنها استمرت في المدرسة الثانوية في تلقي خدمات من أخصائي الإبصار في الإدارة. وتطورت بينهما علاقة صداقة إيجابية. وأصبح مقدم الرعاية هذا مدافعًا جيداً لرايتشل ويتواصل مع معلمي التعليم العام.

قانون لا طفل بلا تعليم

وُصف قانون لا طفل بلا تعليم ٢٠٠٢ بأن له أكبر أثر قانوني على التعليم العام في السنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية (بلومفيلد وكوبر، ٢٠٠٣). ويركز قانون لا طفل بلا تعليم على جميع الطلاب، بمن فيهم المعاقون. ويشمل هذا القانون خمسة مبادئ أساسية

وهي: (١) زيادة مسئولية الولاية ومدارس الإدارة المحلية والمدارس المخصصة لتحصيل الطالب، (٢) زيادة الخيارات الوالدية لالتحاق الطفل بالمدرسة، (٣) المزيد من المرونة في الإدارة المدرسية في استخدام التمويل الحكومي،(٤) التأكيد على استخدام المناهج التعليمية العلمية، و (٥) ضرورة أن يكون كل معلم مؤهلا بشكل كبير. وتوصف هذه المبادئ الخمسة في جدول١,٢.

الجدول رقم (١,٢). المبادئ الأساسية لقانون لا طفل بلا تعليم.

المبدأ	أهميته للوالدين والطلاب
مسئولية إثبات أن الطلاب يحققون نتائج.	تطوير الاختبارات المناسبة لقياس التقدم العلمي لجميع الطلاب. ويستخدم مصطلح التقدم السنوي الكافي والمناسب في الإشارة إلى ما إذا كان الطلاب يحققون تقدماً علميًّا، كما يستخدم كمقياس لتحديد مسئولية المدارس.
زيادة الاختيار الوالدي	يحصل الآباء على قدرة كبيرة في التحكم في اختيار مكان الالتحاق المدرسي الملائم إذا لم يُلَبِّ مكان التعليم الحالي للطفل احتياجاته الأكاديمية المحددة، وتوفر المدارس الخاصة فرصاً للآباء لمزيد من الخيارات.
مرونة الإدارة المدرسية والإدارات المحلية	تتمتع الوكالات التعليمية في الولاية، والوكالات التعليمية المحلية والمدارس بمرونة في استخدام التمويل الحكومي.
طرق التدريس القائمة على الدراسات العلمية	يتم التأكيد على استخدام الطرق والأساليب التدريسية القائمة على الدليل والتكامل المهني في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إيصال التعليم وتقييم تقدم الطالب.
المعلمون والمهنيون المؤهلون	وضعت معايير عالية لإعداد المعلمين والمهنيين. لذلك، فإن معظم المعلمين المهنيين المؤهلين قد تم إحضارهم وإشراكهم في النظام التعليمي. وتم تدرب هؤلاء المهنيين وفقاً للطرق والأساليب القائمة على البحث العلمي، مما انعكس إيجاباً على نتائج الطلاب.

الحق في التحصيل التعليمي

يركز قانون لا طفل بلا تعليم بشكل رئيسي على نتائج التحصيل الإيجابي لكل

الطلاب، ومن بينهم الطلاب المعاقون. ويشير القانون إلى أن كل الطلاب لديهم حقوق في تحقيق التحصيل التعليمي والحصول على منهج التربية العامة في بيئة التعليم العام. وفي ظل قانون لا طفل بلا تعليم، تضع الولايات أهدافاً لأداء الطلاب المعاقين الذين تتوافق أهدافهم مع كل الطلاب. وتعتبر المدرسة (المعلمون) مسئولة عن تحصيل جميع الطلاب – بما فيهم الطلاب المعاقون. وبنسبة قليلة فقط، يجب تضمين الطلاب المعاقين في برامج تقييم الولاية. ويجب أن يحصل الطلاب المعاقون على التعديلات والتكييفات المناسبة والتقييمات البديلة التي من شأنها تقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف.

يؤكد قانون تعليم الأشخاص المعاقين على أن معلمي التربية الخاصة يجب أن " يكونوا معدين بشكل ملائم ومناسب"، كما يشجع الممارسات القائمة على البحث في التدريس لزيادة تحصيل الطالب. كما يؤثر قانون لا طفل بلا تعليم بشكل مباشر على الإعداد المهني وتوظيف العاملين في المدرسة. ومن خلال قانون لا طفل بلا تعليم، أشار الكونجرس الأمريكي أن المعلمين والمهنيين يجب أن يلبوا معايير محددة حتى يمكن اعتبارهم مؤهلين بدرجة كافية.

وفي ظل قانون لا طفل بلا تعليم، يجب أن تحقق المدارس التقدم السنوي الكافي. ويعتمد هذا التقدم على تحصيل الطالب في التقييمات الرسمية. وفي حالة فشل المدارس في تحقيق التقدم السنوي الكافي، يتم إلغاء التمويل الحكومي المقدم لها. وتشمل أهداف قانون لا طفل بلا تعليم كلاً من (١) ضرورة أن يحقق جميع الطلاب معايير عالية، وتحقق على الأقل الكفاءة في القراءة والرياضيات،(٢) يجب أن يكون جميع الطلاب قادرين على القراءة في نهاية الصف الثالث، (٣) يجب أن يحقق جميع الطلاب ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية كفاءة ومهارة أعلى في اللغة،(٤) يجب أن يتعلم جميع الطلاب على أيدي معلمين مؤهلين، (٥) يجب أن يتعلم كل الطلاب في بيئات تعليمية

آمنة وخالية من المخدرات و(٦) يجب أن يتخرج جميع الطلاب من المدارس الثانوية.

تطبيقات خاصة بالوالدين

يحمي قانون لا طفل بلا تعليم حقوق الوالدين لضمان حصول الأطفال على التعليم الجيد المقدم من خلال المعلمين المؤهلين، فالآباء لهم الحق في معرفة ما يلي: (١) جودة التعليم الذي يتلقاه الطفل (٢) مؤهلات المعلمين والمهنيين (٣) وجود معلم بديل لطفلهم (حتى إذا قام شخص غير مؤهل بالتدريس لمدة ٤ أسابيع متتالية، يجب أن تبلغ الإدارة الوالدين) (٤) جودة المدارس والإدارات، بما فيها نماذج التقارير المفصلة عن الإدارات والمدارس، والتي تشمل بيانات تحصيل الطالب وأداءه ومؤهلات المعلم (٥) مدى حاجة مدرسة طفلهم إلى تطوير أو ترميم أو إعادة بناء، مع توافر الخيارات للآباء، ومن بينها الحق في تبديل المدارس أو تلقي الخدمات التعليمية الإضافية في المجتمع.

قانون الحقوق التعليمية للأسرة والخصوصية

في عام ١٩٧٤، أصدر الكونجرس الأمريكي قانون الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية، ويعطي قانون الخصوصية الحكومي الآباء حقوقاً محددة وفقاً للسجلات التعليمية لأطفالهم، مثل التقارير، سجلات النظام، النصوص التعليمية، تواصل المعلومات والجداول الصفية. ويطبق قانون الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية على كل الوكالات والمؤسسات التي تتلقى التمويل الحكومي، بما فيها المدارس الابتدائية والثانوية والكليات والجامعات. وتتضمن أهداف قانون الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية ثلاثة أهداف رئيسة. يشمل الهدف الأول ضمان اطلاع الوالدين على التسجيلات التعليمية لأطفالهم. ويتضمن الهدف الثاني حماية حقوق الخصوصية للوالدين والأطفال من خلال تقييد الوصول إلى هذه السجلات

دون موافقة الآباء. ويركز الهدف الثالث على تعديل السجلات وإتلافها.

وقبل صدور قانون الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية، كان هناك العديد من ممارسات سوء الاستخدام المتعلق بسجلات الطالب. مثال، احتفاظ العاملين في المدرسة بسجلات الطالب من مرحلة الروضة وحتى الصف الثاني عشر (k-12)، وعدم استطاعة الآباء الوصول إليها. وطورت العديد من المدارس السجلات المكثفة عن كل طالب، بما فيها أشياء مثل تصنيف الطفل كمتخلف عقليًا وأسباب نقل الطالب لفصل المتخلفين عقليًا، ولكن لم يتم إخبار الآباء أبدًا بأن طفلهم يُصنَّف من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما لم يتم إخبارهم بأن الطفل قد انتقل لفصل لذوي الاحتياجات الخاصة، أو إعطاؤهم معلومات من ملف الطالب. ووفقًا لإحدى الدراسات (Divorky, 1973)، توافرت السجلات لموجهي وموظفي الحكومة والموظفين الآخرين ولم تتوافر للآباء. ووجدت دراسة أخرى من الستينيات أن مكتب التحقيقات الحكومي ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية استطاعت الوصول إلى سجلات الطالب في أكثر من ٦٠٪ من الإدارات التعليمية في الولايات المتحدة، بينما حصل عليها الآباء في حوالي ١٥٪ فقط من الإدارات التعليمية (Stone, 1975). وقد غير قانون الحقوق التعليمية للأسرة من هذه الممارسات.

الاطلاع على السجلات

يؤكد قانون الوصول إلى المعلومات على هدفين رئيسيين: (١) تحديد الشخص الذي يحصل على المعلومات الشخصية للطالب، و(٢) إبلاغ المدارس والآباء أن هذه المعلومات موثقة، بمعنى أن الأشخاص غير المصرح بهم لا يحصلون عليها. وبالنسبة للمدارس، يعني هذا أن الإدارة التعليمية تفترض أن الوالدين مصرح لهم بفحص وعرض السجلات المتعلقة بطفلهم ما لم تصدر قراراً بخلاف ذلك، بحيث يشير إلى أن الآباء ليس لديهم السلطة للقيام بذلك. وبالنسبة لفريق الخطة التربوية الفردية، تعتبر

السرية التامة مطلوبة تجاه الأطفال الذين تتم خدمتهم في برامج التربية الخاصة، فلا يمكن لأعضاء الفريق الإفصاح عن المعلومات السرية للآخرين، سواء منطوقة أم مكتوبة، داخل أم خارج المدرسة (Ashbaker & Minney, 2007).

ويمنح هذا القانون الطلاب البالغين (مثال: طلاب الكلية) الحق في الحصول على سجلاتهم المدرسية. كما أن طلاب الجامعة لهم الحق في فحص واستعراض سجلاتهم المؤسسية. كما أن لهم الحق في تحدي محتوى سجلاتهم المدرسية من خلال رفع دعوى قضائية.

تقييد الاطلاع على السجلات

بعبارة بسيطة، يجب أن يكون لدى المدرسة إذن مكتوب من الآباء أو من الطالب للسماح بخروج أي معلومات من سجلات الطالب التعليمية، بينما يسمح قانون الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية للمدارس بالإفصاح عن بعض السجلات، دون موافقة للأطراف التالية أو تحت الظروف التالية:

- موظفو المدرسة القائمون على العملية التعليمية بشكل قانوني.
- المدارس الأخرى التي سينتقل إليها الطالب.
- الموظفون المهنيون لأغراض التقييم أو المراجعة.
- الأطراف التي لها صلة بالدعم المادي للطالب.
- المنظمات التي تقوم بدراسات على أحد أو لصالح المدرسة.
- منظمات الاعتماد.
- الامتثال للأمر القضائي أو الاستدعاء القانوني.
- الموظفون المناسبون في حالات طوارئ الصحة والأمان.
- الولاية والسلطات المحلية، داخل النظام القضائي، أو خضوعًا لقانون الولاية.

قد تفصح المدارس، دون موافقة الآباء، عن المعلومات التي لا تعتبر مضرة أو محل خصوصية. وقد تتضمن هذه المعلومات اسم الطالب، عنوانه، رقم هاتفه، وبريده الإلكتروني، تاريخ ومكان الميلاد، الجوائز والمكافآت وتاريخ الحضور. ويجب أن تقوم المدارس بإخبار الآباء والطالب بالمعلومات، كما يجب أن يمنحوهم الوقت الكافي لأن يطلبوا من المدرسة عدم الإفصاح عن معلومات تخصهم. كما يجب على المدرسة أن تخبر الآباء والطلاب بحقوقهم في ظل قانون الحقوق التعليمية للأسرة وقانون الخصوصية بشكل سنوي. وتترك حرية اختيار وسائل التنبيه والإخبار (الخطابات الخاصة، التضمين في النشرات، الكتاب اليدوي للطالب أو مقال الجريدة) لكل مدرسة.

كما يسمح قانون الحقوق التعليمية للأسرة والخصوصية لموظفي المدرسة بالإفصاح عن السجلات التعليمية، بما فيها سجلات النظام والتربية الخاصة، لمدرسة أخرى أو مؤسسة ما بعد المرحلة الثانوية قد يسعى الطالب للتسجيل بها. ولكن يجب أن لا تفصح المدرسة عن السجلات الصحية أو سجلات الصحة العقلية للطلاب غير المتضمنين في ظل هذا القانون.

تعديل أو إتلاف السجلات

قد يطلب الآباء أو الطلاب المؤهلين من المدرسة تعديل أو إتلاف السجلات التي يعتقدون أنها غير صحيحة أو مشتتة. وإذا قررت المدرسة عدم تعديل أو إتلاف السجل، يكون من حق الآباء الخضوع لجلسة استماع رسمية. وبعد هذه الجلسة، إذا استمرت المدرسة في عدم تعديلها أو إتلافها للسجل، يكون من حق الآباء إضافة تعليق شخصي يوضح إدراكه للمعلومات محل النزاع.

سن الرشد

يعمل الآباء كوصاة على أطفالهم حتى يصلوا إلى سن الرشد. وتنتقل هذه الحقوق للطالب عندما يصل الطالب إلى سن ١٨ عاماً أو عندما يذهب لمدرسة بعد الثانوية. وعلى الرغم من أن الآباء لديهم الحق في فحص السجلات التعليمية لطفلهم سواء بقي في المدرسة الثانوية أو ذهب إلى مؤسسة بعد الثانوية قبل الوصول إلى سن ١٨ عاماً. وفي هذه الحالات، يكون لكل من الوالد والطفل الحق في فحص وطلب تعديل أو إتلاف السجلات.

قانون تعليم الأشخاص المعاقين وقانون الحقوق التعليمية للأسرة والخصوصية

استخدم قانون تعليم الأشخاص المعاقين تعريف قانون الخصوصية والحقوق التعليمية للأسرة للسجلات التعليمية ويتطلب هذا من المدارس الحصول على تصريح عام ظاهر للحصول على هذه السجلات والتي تفرض أن يسجل الأشخاص المصرح لهم أسماءهم، وظيفتهم، تاريخ وسبب حصولهم على هذه المواد السرية فيه. وقد يطلب الآباء نسخًا من الخطة التربوية الفردية للطالب ومعلومات سرية أخرى، كما هو محدد من خلال قانون الخصوصية والحقوق التعليمية للأسرة.

ويشمل حق فحص واستعراض السجلات التعليمية في ظل قانون تعليم الأطفال المعاقين (١) حق الحصول على استجابة من الإدارة المدرسية لطلبات توضيح وتفسير السجلات (٢) حق طلب أن تقدم الإدارة المدرسية نسخًا من السجلات التي تحتوي على المعلومات و(٣) حق أن يوجد ممثل لفحص ومراجعة سجلات الطفل. وعلى الرغم من منح الإذن لطرف ثالث، يجب أن تحتفظ المدرسة بملف لمن يطلع على السجل، وسبب وتوقيت قيامه بذلك. كما يكون للآباء الحق في تقييد الحصول على السجلات المدرسية لطفلهم من قبل طرف ثالث.

وتنظم سرية الخطة التربوية الفردية وسجلات التربية الخاصة للطالب من خلال كل من قانون الخصوصية والحقوق التعليمية للأسرة وقانون تعليم الأشخاص المعاقين، فبنود قانون تعليم الأشخاص المعاقين تنسق بين متطلبات السرية في قانون الخصوصية والحقوق التعليمية للأسرة ولكنه يزيد على هذا القانون من خلال تخصيص متطلبات إضافية تطبق فقط على سجلات الأطفال المعاقين. مثال، يجب أن يكون لدى آباء الأطفال المعاقين الفرصة لفحص كل السجلات التعليمية المصاحبة للخدمات الخاصة التي يتلقاها أطفالهم. وبصفة خاصة، يجب أن يحصلوا على سجلات الولاية أو السجلات المحلية المتعلقة بالتصنيف، والتقييم، وتحديد مكان الالتحاق لطفلهم، والخدمات التي يتلقاها طفلهم.

المادة ٥٠٤ لقانون التأهيل المهني لعام ١٩٧٣

يعتبر قانون التأهيل المهني قانوناً موسعاً للحقوق المدنية التي تحمي الأشخاص المعاقين من التمييز في البرامج والأنشطة التي تتلقى مساعدة التمويل الحكومي. وتنص المادة ٥٠٤ من هذا القانون على ضرورة أن تتحمل الولاية ومؤسسات الحكومة المحلية مسئولية ضمان توافر مكان ملائم للتعليم والخدمات للأشخاص المعاقين، مما يوفر الحماية للأشخاص الضعفاء — بالإضافة إلى المعاقين. ومن المهم ملاحظة أن المادة ٥٠٤ تغطي كل الطلاب، بينما يركز قانون تعليم الأشخاص على الأشخاص منذ الولادة وحتى عمر ٢١ عاماً.

وفي ظل المادة ٥٠٤، يعتبر الشخص معاقاً إذا كان لديه تخلف عقلي أو عجز بدني يقيد الأنشطة الحياتية الأساسية، أو لديه تاريخ للإعاقة، أو يُنظر إليه من قبل الآخرين بأن لديه إعاقة. وتشمل الأنشطة الحياتية الأساسية الوظائف مثل التعلم، التفكير، النظر، الاستماع، المشي، التنفس، الاهتمام بالذات، أداء الأنشطة اليدوية،

الجلوس، الوقوف والصعود.

وتحرم المادة ٥٠٤ التمييز الذي يلحق جميع الأشخاص المعاقين، بما فيهم الأطفال في سن المدرسة، بغض النظر عما إذا كانوا في حاجة للتربية الخاصة أم لا. ويطبق هذا القانون على أي عمل أو وكالة (مثل الإدارة التعليمية) تضم أكثر من ١٥ موظفًا. ولأن معظم الإدارات التعليمية لديهم أكثر من ١٥ موظفًا، فإن معظمها يعين شخصاً ليعمل منسقًا للمادة ٥٠٤ لضمان تلبية متطلباتها. كما تنطبق المادة ٥٠٤ على البرامج والأنشطة التي تتلقى تمويلا من وزارة التربية والتعليم. ويشمل المستفيدون من هذه التمويلات الإدارات التعليمية العامة، مؤسسات التعليم العالي، والوكالات التعليمية المحلية الأخرى.

وبما أن هذا القانون ينطبق على كل من الموظفين والطلاب، قد يعمل منسق مادة ٥٠٤ مع الطلاب وآبائهم ومعلميهم للتكيف مع بيئة التعلم بأساليب تلائم الاحتياجات البيئية والتعليمية للطالب. كما أن المعلمين في التعليم العام مسئولون تماماً عن تلبية الاحتياجات التعليمية في الفصول العامة التي تعتمد على توصيات المادة ٥٠٤ حول الطالب.

خطط ٥٠٤

يشير مصطلح خطة ٥٠٤ إلى المادة ٥٠٤ من قانون التأهيل المهني. وقد تستخدم هذه الخطط لتغطية متطلبات قانون الأمريكيين المعاقين التي تحدد أنه لا يوجد شخص معاق يمكن استبعاده من المشاركة في البرامج والأنشطة الممولة فيدراليًا، بما فيها الدراسة الابتدائية، الثانوية أو ما بعد الثانوية. وطورت الخطة ٥٠٤ بأسلوب مشابه للخطة التربوية الفردية؛ واستخدام منهج الفريق. ويجب أن يشمل أعضاء الفريق هؤلاء الذين لديهم معرفة عن (١) الطالب (ويشمل أفراد الأسرة)، (٢) بيانات

التقييم و (٣) التعديلات والتجهيزات المناسبة. ويقوم أعضاء الفريق بعرض احتياجات الطالب وتقرير ما إذا كانت الخدمات المتخصصة ضرورية للطالب للحصول على التعليم للأداء بنفس المستوى مثل الأقران. وبالتالي يقومون باختيار التعديلات والتجهيزات التي قد تتضمن مثل هذه الأشياء مثل الكرسي المتحرك، شريط التسجيلات أو لوحة المفاتيح أو المواد المكتوبة بطريقة برايل، مجموعة من كتب التدريبات التي تستخدم في المنزل، متابعة نسبة السكر في الدم أو الغذاء الخالي من الدهون.

وتتطلب مادة ٥٠٤ أن توفر الإدارة التعليمية التعليم العام المجاني المناسب لكل طالب معاق مؤهل تحت سلطة الإدارة التعليمية، بغض النظر عن طبيعة أو شدة الإعاقة. ويشبه هذا النظام قانون تعليم الأشخاص المعاقين. وفي ظل المادة ٥٠٤، يتكون التعليم العام المجاني المناسب من التربية العامة أو الخاصة والخدمات المساندة المصممة لتلبية احتياجات الطالب. ويدعم مكتب الحقوق المدنية المادة ٥٠٤.

قانون الأمريكيين المعاقين

تعتبر المادة ٥٠٤ من قانون التأهيل المهني بمثابة قفزة لقانون الأمريكيين المعاقين لعام ١٩٩٠. وكما هو الحال مع المادة ٥٠٤، يعتبر قانون الأمريكيين المعاقين قانون حقوق مدنية. ولا يضم القانون إعاقات محددة ولكنه يستخدم تعريف الإعاقة كما وجد في المادة ٥٠٤.

كما يقدم هذا القانون تفويضًا شاملاً، واضحاً لإلغاء التمييز ضد الأشخاص المعاقين. ويتم تطبيقه على الوظائف في القطاع الخاص، الخدمات العامة، النقل العام وشبكات الاتصالات. كما يتطلب ألا يتم تمييز الموظفين فقط على أساس أن الشخص لديه إعاقة. وإذا استطاع الشخص المعاق أداء الأنشطة المطلوبة للوظيفة مثل الشخص غير

المعاق، ففي هذه الحالة قد لا يتم استبعاد المعاق من الوظيفة. وتظهر آثار قانون الأمريكيين المعاقين في معظم المجتمعات، مثل الرصيف، آليات الاتصالات في المطارات ومراكز التسوق، طريقة برايل في ماكينات الصراف الأوتوماتيكية ومترجمي لغة الإشارة في الاجتماعات العامة. وقد يُطبق أي شخص من دعاة قانون الأمريكيين المعاقين القانون في المدرسة على كل من الطلاب أو الموظفين.

الملخص

- أصدر الكونجرس الأمريكي عدة قوانين لضمان حقوق الأشخاص المعاقين في التعليم العام.
- تشمل هذه القوانين قانون تعليم الأشخاص المعاقين، قانون لا طفل بلا تعليم، المادة ٥٠٤ لقانون التأهيل المهني وقانون الأمريكيين المعاقين.
- تحمي هذه القوانين حقوق الآباء وأطفالهم.
- ينصح كل المعلمين بمعرفة مبادئ هذه القوانين واتباعها.
- مفاتيح هذه القوانين هي (١) يجب أن يدعو العاملون في المدرسة الآباء إلى اتخاذ القرارات التي سوف تؤثر على أطفالهم،(٢) تبقى معلومات الطالب سرية و (٣) يجب حماية كل المعلومات الشخصية وسريتها بناءً على طلب الآباء.
- تدعم هذه القوانين حماية حقوق الآباء وأطفالهم.

ربط المعايير بمحتوى الفصل

بعد قراءة الفصل، يفترض أن تكون قادراً على الربط بين المعرفة والمهارات الأساسية الواردة ضمن معايير جمعية الأطفال غير العاديين ومبادئ الجمعية الأمريكية لكليات المعلمين وبين المعلومات الواردة في النص. ويوضح جدول ١.٣ ارتباط معايير

لجنة التعليم المركزية ومبادئ INTASC اللجنة الفرعية التربية للتقييم الحديث للمعلم والدعم، اللجنة الفرعية للتربية الخاصة بالموضوعات الأساسية للفصل، ويعطي أمثلة لكيفية تطبيقها بكل قسم أساسي في الفصل.

الجدول رقم (١,٣). ربط معايير جمعية الأطفال غير العاديين ومبادئ الجمعية الأمريكية لكليات المعلمين الأساسية وما يرتبط بها من تصنيفات فرعية في مجال التربية الخاصة بالموضوعات الأساسية في الفصل.

العناوين الأساسية للفصل	المعيار الأساسي لمعرفة ومهارات جمعية الأطفال غير العاديين وما يرتبط بها من تصنيفات فرعية	مبدأ الجمعية الأمريكية لكليات المعلمين الأساسي وما يرتبط به من تصنيفات فرعية في مجال التربية الخاصة
المراجعة التاريخية للقوانين والتشريعات	الأسس	الموضوع
قانون تحسين تعليم الأطفال المعاقين لعام ٢٠٠٤	ICC1K1 النماذج، النظريات والفلسفات كأسس لممارسة التربية الخاصة.	١,١٣ يعرف معلمو التربية الخاصة القضايا والاتجاهات الأساسية التي تحدد تاريخ التربية الخاصة وفهم مدى ملاءمة التشريع الحالي والممارسة الموصى بها داخل هذا التاريخ.
قانون لا طفل بلا تعليم	ICC1K4 ترتبط حقوق ومسئوليات الطلاب، الآباء، المعلمين والمهنيين الآخرين والمدارس بالاحتياجات غير العادية.	١,١١ معلمو التربية الخاصة لديهم المعرفة بالمتطلبات والمسئوليات المتضمنة في تنمية وتنفيذ وتقييم الخطط التربوية الفردية، الخطط الأسرية الفردية وخطط التعديل الفردية للطلاب المعاقين.

تابع الجدول (١,٣).

العناوين الأساسية للفصل	**المعيار الأساسي لمعرفة ومهارات جمعية الأطفال غير العاديين وما يرتبط بها من تصنيفات فرعية**	**مبدأ الجمعية الأمريكية لكليات المعلمين الأساسي وما يرتبط به من تصنيفات فرعية في مجال التربية الخاصة**
الأمريكان المعاقون	ICC1K7 أنظمة الأسرة ودور الأسر في العملية التعليمية	٣ : المعلمون المختلفون
قانون الحقوق التعليمية للأسرة والخصوصية	ICC1K5 مشكلات تعريف وتحديد الأشخاص ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، من بينهم هؤلاء من ذوي الخلفيات الثقافية واللغوية المختلفة.	٣,٠٣ يفهم جميع المعلمين أن الإعاقة قد تدرك بشكل مختلف عبر الأسر، المجتمعات والثقافات القائمة على اختلاف القيم والمعتقدات.
المادة ٥٠٤ لقانون التأهيل المهني لعام ١٩٧٣	ICC1K6 القضايا والتأمينات والإجراءات القضائية المرتبطة بالتقييم، الأهلية ومكان الالتحاق بالتعليم الملائم واستمرارية الخدمات.	٣,٠٤ جميع المعلمين يفهمون ويكونون حساسين للاختلافات الثقافية، الأخلاقية، الجنس والاختلافات اللغوية التي قد تختلط بمظاهر الإعاقة.

المصدر: مجلس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (٢٠٠٥)، اللجنة الفرعية للتربية الخاصة التابعة للجمعية الأمريكية لكليات المعلمين INTASC (٢٠٠١).

مصادر الإنترنت

www.ada.gov/
http://www.adata.org/Static/Home.aspx
www.access-board.gov/Network Error (tcp_error) it says
http://www2.ed.gov/about/offices/list/osers/osep/index.html
http://www2.ed.gov/policy/gen/guid/fpco/ferpa/index.html
http://idea.ed.gov/
www.adi.org/parentguide.html
www.ed.gov/parents/needs/speced/iepguide/index.html